

١٠٣١

رسالة في ادب المناظرة

١٠٣١

الرجالة الحبيبة من آداب ربيته، كما كيف حبيبته،

حبيب به عبد الله - ١٠٥٠ هـ، كتيبت سنة ١١٥٤ هـ

١٥٠٥٨٠

١٧

٥٠

نسخة حسنة، فعلا نسخ حسنة، صحيح بآراء حسنة

١٢١٣ هـ كما ورد في الأثر

النسخة

رسالة شرح احمد بن محمد
في اداب الحق
القازا بادي
على رسالة البركوي
ح اداب
رسالة في اداب
الحق

اصحها رسالة الحسينية في اداب الحق

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	رسالة في اداب الحق
الرقم	١٠٣١
اسم المؤلف	صفي الدين
تاريخ النسخ	١١٥٤
عدد الأوراق	٥
ملاحظات	القياس ١٥/٤
	٨٥٨

١٦٠

ر.ج



بسم الله الرحمن الرحيم
 يا من وفقنا لوظائف ^{العبادة} الخيرات والتحقيقات. ويا من
 يسرنا التميز سميتها عن سقمها في التقريرات ^{ومنها التدقيقات}
 صل على من صح الشريعة الغراء باصح التصحيحات. وابطل
 نقايش الكافرين باوضح البراهين والتوضيحات. وعلم من
 عرفوا اشاراته العلية باعرف التعريفات. وقاسوها بعد ما
 استندوا باسانيد سوية باعلى التقسيمات ^{وبعد} فهدى بحالة كافية
 لوسائل السالكين لوظائف الكلام. وغلاة شافية لعلل المعلقين
 على صحة المقال والحوام. وجامعة للفرائد المنظومة مع ما حفظت
 من العلماء ^{الاهم} علام. غير مقتصرة على ما هو المشهور فيما بين
 المحصلين من الانام مع اني رقتها بغاية اشتغال حتى لا اجمد
 وقتا فيه انا. غير متجنب عن الطرفين ليعم نفعه لكل من
 تسلم بالسيف والسرهم. وارجو من المناظرين العظام ^{والما}
 هربى الكرام ان ينظروا بعين الوداد وان ردها اهل العناد
 من العوام. ونسأل الله تعالى ان ينفع بها من تناول بالاهتمام
 والله ذو الهداية والتوفيق وبه العون في فتح مغلقات
 الابواب والاعتصام. اذا قلت بكلام فان كنت ناظلا فيه

فيه او مدعيها فالوظائف الموجهة من الخصم المناقضة مجازا
 لغويا مطلقا والنقض الاجمالي الشبه بخصيص الفساد والمعارضة
 التقديرية باثبات خلاف المراد واما المعارضة الحقيقية والنقض
 الحقيقي والمنع المجاز العقلي والحذف والحقيقي فلا ولا يتعلق بالموحدة
 بمنقول اصلا الا اذا نقله لتأييد بعض المقالة واما الوظائف الموجهة
 منها ففي الآخرة كما سيأتي في جواب النقضين الحقيقيين سوى التغير
 وبعض التحوير وفي الاول اثباتها اما باقامة الدليل على صحتها
 واما بتحويلها واما بابطال السند لو وجد مساويا وتفصيل وظائف
 هذا المنع وسنده ستعلم في وظائف منع المقدمة وسنده فاذا
 اشتغلت بالدليل على صحة النقل لو نادى مرعابه او اشار اليه
 او على المدعى فالوظائف الموجهة اما على نفسها فامناقضة مجازا عقليا
 او حذفيا مطلقا لا غير واما على دليلها وهو اقواله يكون عنده
 قول آخر او يستلزمه بنفسه وقيل ما عكس التوصل بصحيح النظر
 فيه او في احواله الى مطلوب خبري او الى العلم به فتح المعينة
 بعضا او كلا المقدمة ما يتوقف عليه صحة الدليل شطرا
 او شرطان او علميا والمنع طلب الدليل على المقدمة المعينة وهو
 اما مجردا ومع السند المساوي او مع غير مساوي وهو ما يقوى المنع

مقدمة

بزعم المانع ولا جاز أن يبطلها ابتداء قطعاً ولا أن ينصرف بطلها
 مطلقاً أو ينصرفاً أو يأتى بكلام اجنبى لأن الأولى غصب والثالث
 غير معتد به وأما المطالبة الدليل مطلقاً فتعبر بها بعض المرة وسوغها
 بعض الكلمة فيمنها واختار عزمها وأما الوظائف الموجبة من المعلن
 فتح الأول اثباتها أما باقامة الدليل على صحتها أو بتحريرها أو بتحرير المسمى
 إن كانت المجموعة الاستلزام مطلقاً وتغيرها ومع الثاني اثباتها
 أما بالاقامة أو باجود التحريز أو بإبطال السند والانتقال من تعليل إلى تعليل
 آخر أو من بحث إلى بحث آخر لغرض كالدخول في السند بعدم صلاحية
 السندية لأنه لا يقوى المانع وبأنه في حد ذاته غير مستقيم لأن فيه خلافاً
 وفيما يذكر توضيح السند على ما قيل والثالث كالثاني سوى الإبطال
 الأبداء مساواة أو توهمها وأما منع السند مطلقاً ومنع تنوير مطلقاً
 فلا يسمع قطعاً إلا أن كان في صورة الدليل في يتعلق به مطلقاً المؤخذة
 وأما منع المانع مطلقاً فلا يسمع قطعاً وكذا إبطاله إلا أن كان متعلقاً
 بدعوى أو مقدمة بديهيته أو استقلى اثبتين بلا شاهد أو مسلمتين
 أو بمقدمة غير ملزمة فيقول إن منعك مدفع لأنه متعلق
 بمقدمة كذا وهو ما نصب يجب على المعلن وينفع وهو أن لا يستعمل
 في الجواب ويطلب عنى يمنع أن يحقق ما يورده من أن لا يتمكن من التوجه

فلتسري
 منقولة

من التوجيه فالبحث ينقطع أو يظهر الفساد فالمنع يندفع
 أو يتكسر المعلن فيمكن من التعليل عند توجيه المنع والتفصيل
 لأن كلام المنع والجواب على قسمين في المشهور مضر للمعلن
 أو لا مفيد له أولاً والنفي **بأنه** مردود عند الجمهور ونقضه وهو
 إبطاله بالتخلف أو باستلزامه خصوصاً الفساد كالتمس مثلاً
 وتصويره أن دليلك هذا جار في مادة كذا متخلفاً عنه حكم
 مدعاه أو هو مستلزم للتمس مثلاً وكل دليل هذا شأنه فاسد
 وأما الوظائف من المعلن في الأول معان متعلقان بمقدمتين ضمنيّتين
 لصغره فاحدها متعلق باحتمالها والآخر بالآخرى لكن على تقدير تسليم
 المقدمة الأولى وتغيير الدليل وتحريره وتحرير المدعى وتحرير المادة والنقضان
 الحقيقيان والثاني كالاول إلا أن أحد المعنيين متعلق بصغره والآخر
 بكبره ويرد في صغره فقطع باعتبار وتنع كبره باعتبار آخر
 الوظائف الموجبة من طرف السائل الدخول في الدليل بأنه مضتمل على
 المقدمة أخرى وبأنه غير مستلزم المدعى قال البعض إنهما من المناقضة
 وقال الآخر إنهما من النقص الإجمالي فتوجههما واختار وجههما ومعارضة
 وهي المقابلة على سبيل الممانعة وهو الموافق للمحاويل والانسب
 للمقام أو هي اقامة الدليل على خلاف ما أقام عليه الخصم الدليل وهو



مستدركه وبأنه محتاج

الانساب للمرام فهي على التفسير الاول ابطال الدليل بعبارة الدليل
وعلى الثاني ابطال المدعى الدليل بدليل الخلاف وتصويرها ان
دليلك هذا قام على نقيض مدلوله دليل او ان مدعى دليلك
هذا قام على نقيض دليل فكل دليل او مدعى دليل هذا شانه فساد
مع اتيان ذلك الدليل واما الوظائف الموجهة من العلل فيهما
فمنع مقدمة الدليل مطلقا والتغير والتحريك او النقصان الحقيقية
وتما ينبغي ان يعلم ههنا ان الدليل ان اتخذ في الصورة وفي بعض
المادة وهو الحد الاوسط هذا في الاقترانيات او الجزئية المتكررة
نفيا واشياءا وهذا في الاستثنائيات تسمى معارضة بالقلب
وان اتخذ في الصورة فقط تسمى معارضة بالمثل وان تغاير
في الصورة تسمى معارضة بالغير ويجب على الناظر ان يعلم
ههنا ان مطلق النوع من الطرفين انما تصح وتليق اذ لم تكن
صحة متعلقاتها بدريته جليلة ولا مسلمة ولا غير ملتزمة ولا
نظرية معلومة بالعلم المناسب للمطالب والا فلا تصح من المتأخرين
ولا تليق منهم وان كنت معرفا تعريف لفظيا وهو يقصد به تفسير
مدلول اللفظ او تبيينها وهو احضار صورة مخروية وهما من المطالب
التصديقية مبنى على قول الشريك فالوظائف من الخصم المناقضة

2
المناقضة مجازا لغويا مطلقا والمعارضة التقديرية مطلقا
النقض بشهادة فساد ما شيرتيا او تحقيقا وتصوير كل من هذه
النوع الثلاثة والوظائف من جانب المعارف معلوم من اللاحق
واما المعارضة الحقيقية مطلقا والمنع الحقيقي والمجاز العقلي
والحد في مطلقا فلا يتعلق الا اذا كانا معلومين او معلومين في
يجري عليه ما يجري على المعلنين وان كنت معرفا تعريفيا حقيقيا
او اسميا ما قصد به تحصيل صورة غير حاصلة في الذهن كنهها ووجها
ان كان لما علم وجوده في الخارج فذلك حقيقي وان لغيره فذلك اسمي
وهما من المطالب التصورية فالوظائف الموجهة من الخصم النقص بشيرتيا
او تحقيقا بشهادة فساد ما من عدم جامعية او عدم مانعية او ثباته
اللفظ المشترك مثلا او استلزامه فسادا آخر كالشئ مثلا وتصويره يقال
ان تعريفك هذا غير جامع او غير مانع او مشتمل على اللفظ المشترك
مثلا او مستلزم للشئ مثلا وكل تعريف هذا شانه فساد وبيان
المفاسد واما الوظائف من طرف المعارف فمنع صغرى الاول والثاني
منها حقيقيا باعتبار دليلها ويجوز منع كبرى ما على مذهب المتأخرين
بيان الغرض من التعريف على مذهب المتقدمين ومنع كبرى الثالث
والمنع بالترييد في صفراء هذا اذ لم يقيد صفراء ببلاقيته ولا

ولا يمنع صفراء ايضا ومنع صغرى الرابع ومنع كبرياءه والمنع بالتزويد
والتقصان والتحقيقات وتخبر اجزاء التعريف مع قوته وتغييرها
وتخبر المعرف وتخبر مادة نقض التعريف والاحص ان يجعل
مجموع هذه التخبرات اسانيد متوع المقدمات واما المنع مطلقا
والمعارضة مطلقا من طرف الخصم فلا يتوجه الا ان يعبر الخصم
الدعوى من المعرف بان تعرف في هذا احد وجوه هذا جنسى
وجوه ذلك فصل مطلقا او ان تعرف في هذا جامع او ان تعرف
هذا مانع وعارض عن الفاسد كلها في يجوز للخصم ان يمنع احدى
هذه الدعاوى الضمنية او كلها مجازا لغويا مطلقا لكن لا بد
في الثلاثة الاخيرة من شاهد واما الوظائف من المعرف
من طرف المعرف في المقهورات الاعتبارية اثبات تلك
الدعاوى الضمنية باقامة الدليل عليها وتغييره في الكل واشتمالها
بابطال الشاهد وتخبر المعرف وتخبر اجزاء التعريف ومادة
النقض في الغلظة الاخيرة وفي المقهورات الحقيقة كما في الاعتبار
في الثلاثة الاخيرة واما في الجواب المنع الاول فدفعها صعب
جدا وانه خطر القتاد ويعبر الخصم تلك الدعاوى ويقدر الدليل
عليها في يجوز ان يعارض ويقول وان كان ذلك دليلا مفروضي دلالة

بما لا يخفى على من عاين هذه النسخة
من نسخة المصنف في دار الكتب
بدمشق في شهر ربيع الثاني سنة 1280
الحمد لله رب العالمين

دلالة على صحة دعواك وعندي دليل دال على بطلانها وهو ان تعريفك
هذا غير جامع او غير مانع او مستلزم للنسب مثلا او مشتمل على اللفظ
المشترك مثلا وكل تعريف هذا شأنه بطل ويبيح الفاسد في الوظائف
الموجبة من طرف المعرف تعلم مما ذكرنا آنفا وتخبر بعض المحققين
ان يعارض من غير الاعتبار والتقدير ويقول ان ما ذكرت
من التعريف معارض بذلك التعريف واما الوظيفة من طرف
المعرف فمنع تعارض التعريف بالرسمية وهو الاظهر قال
بعض الفضلاء والصواب حمل جميع الاستراضات الواردة على
التعريفات سوى النوع الثلاثة الاول على وضع الدعوى بطل
على وجه يستلزم القرح في التعريف بلا احتياج الى ملاحظة
الدعوى الضمنية وان كنت قاسما تقسيما حقيقيا وهو
ثم قيود متباينة في الصدق الى المقسم الذي هو المفهوم
الكلّي او اعتباريا وهو ضم قيود متغايرة الى المقسم
الذي هو المفهوم الكلّي وهما من المبادئ التصورية في الحقيقة
على ما افاده سيد المحقق فالوظائف المنع مجازا لغويا مطلقا
والمعارضة التقديرية اذا اعتبر الدعوى الضمنية والنقص
الاجمالي الشبهى بخصوص الفساد مثل التداخل وعدم الحاصرة

~~واما الوظائف من التقسيم~~

واما الوظائف من صاحب التقسيم ففي النقص في النقص
التحقيقان وتحرير المقسم وتحرير الاقسام وتغيير التقسيم
ومنع الصغرى فقط لو كان حقيقيا ومنع الكبرى ايضا لو كان
اعتباريا وفي المداقضة اثباتها اما بالاقامة او بابطال
الشاهد او باحد التحريرين والتغير واما على كونها من
المبادئ التصديقية صورة او حقيقة فهي كالاول في جميع
الاحوال مع زيادة المنع المجازي اللغوي والمعارضة التقديرية
بلا احتياج الى اعتبار الدعوى الضمنية ولعل



الاصواب السابق لبعض الفضلاء

حاررنا لك بلا استثناء وقس

عليه القييدات والتخصيصات

الواقعة في التحريرات

والتحقيقات

تمت هذه الرسالة الشريفة

١١٥٤

قال الشافعي
فقلت من غير شك

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
ثم بعد ذلك